



المعهد الوطني للإستهلاك

## قراءة تحليلية للأرقام المتعلقة بالقروض الموجهة للأفراد من طرف القطاع البنكي وحجم التداين الأسري



المعهد الوطني للإستهلاك

ديسمبر 2018

## أبرز الملاحظات:

- تراجع نسق إسناد القروض لفائدة الأسر التونسية خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2018 أساسا تحت تأثير الترفيع في نسبة الفائدة المديرية من طرف البنك المركزي التونسي،
- رغم أن الغاية من إجراء الترفيع في نسبة الفائدة المديرية كانت الضغط على طلبات إعادة التمويل والحد من التداول النقدي والتحكم في نسبة التضخم، إلا أن هذه الأهداف بقيت صعب الإنجاز لتداخل عوامل أخرى،
- تطور هام في نسبة القروض صعبة الإستخلاص أو في حالة نزاع والمسلمة للأسر،
- بلوغ نسبة التداين للأسر التونسية (taux d'endettement) خلال سنة 2017 مستوى 31 بالمائة مقارنة بـ 29.1 بالمائة خلال سنة 2014،
- بلوغ معدل الهامش الموجه للإستهلاك propension moyenne à consommer مستوى 94 بالمائة خلال سنة 2017 مقابل 90 بالمائة سنة 2014.

## تقديم:

إن تحليل تطور الدين الخاص، سواء من المؤسسات أو الأسر، من المعطيات الهامة التي يُؤخذ بها بعين الإعتبار في مجال تحليل الاستقرار المالي. ويؤكد التاريخ الاقتصادي العالمي، القريب أو البعيد، أن عديد الأزمات المالية هي نتاج تطور كبير وسريع للتداين، وخاصة من طرف الأسر. ولا تُطرح هذه الإشكالية إذا توفر الدخل المناسب للأسر والذي يمكنهم من تسديد قروضهم حسب الشروط التعاقدية. في نفس الإتجاه فإن تقييم تطور الدخل في حد ذاته هو رهين جملة من المعطيات، كتطور الأجور أو نسبة التضخم، أو مداخل أملك الأسر...

وإن كنا نعتبر أن تطور القروض المسندة للأسر له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني عموما (مساهمة الإستهلاك في النمو) وعلى الأسر المقترضة بصفة خاصة في ما يتعلق بتحسين ظروف العيش، فإن تحليلا جديا ودقيقا لظروف وشروط تطور التداين الأسري في تونس يفرض نفسه للتمكن من الحد من بعض الأعراض الجانبية لهذا الإقتراض على المستوى الاقتصادي (في صورة عدم الخلاص أو الإفراط في التداين)، والفردية (مشاكل إجتماعية ونفسية).

ويتأكد هذا الرأي حسب الدراسة المنجزة من طرف صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2017 (Augmentation de la dette des ménages : les conséquences pour la croissance et la stabilité)، والتي أكدت "أن تطور التداين الأسري على المدى القصير من شأنه أن يزيد في النمو الاقتصادي والتشغيل، ولكن بعد مرور 3 إلى 5 سنوات، فإن الآثار تنعكس ليتراجع النمو و تطور الأزمة المالية يزيد".

إن الاهتمام بمسألة التداين الأسري في تونس يتنزل في إطار ظرف إقتصادي صعب، حيث أن تطوره دون ضوابط، من شأنه ان يزيد من هشاشة النظام المالي، خاصة مع ظهور بعض المؤشرات الإقتصادية السلبية من ذلك تراجع المداخيل، ارتفاع نسبة البطالة خاصة من حاملي الشهادات العليا، ارتفاع كلفة العقارات، ارتفاع نسبة التضخم والزيادات المسجلة في نسبة الفائدة المديرية.

## **محدودية تأثير إجراء البنك المركزي التونسي بالترفيغ في نسبة الفائدة المديرية:**

قام البنك المركزي التونسي بالترفيغ في مناسبتين في نسبة الفائدة المديرية وذلك يوم 5 مارس 2018 من بالمائة إلى 5.75 بالمائة، ويوم 5 جوان 2018 من 5.75 بالمائة إلى 6.75 بالمائة.

وكانت الغاية المعلنة حسب البيانات الرسمية " المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين وتوفير ظروف نمو سليم « préserver le pouvoir d'achat des citoyens et de favoriser les conditions d'une croissance saine »

بناء على الهدف المعلن من الترفيغ في نسبة الفائدة المديرية والمتمثل في الحد من الضغط على طلبات إعادة التمويل من طرف البنوك والحد من السيولة النقدية والتحكم في التضخم، يبدو أن ذلك لم يتحقق، حيث تؤكد الأرقام أن:

- مستوى طلبات إعادة التمويل من طرف البنوك بلغت 16725 مليون دينار إلى حدود يوم 2018/12/7، وهو مستوى في ارتفاع مستمر حيث كان في ماي 2018 في حدود 14100 مليون دينار، وفي فيفري 2018 مستوى 12652 مليون دينار و 10129 مليون دينار خلال شهر ديسمبر 2017،

- بلوغ الأوراق النقدية المتداولة (Billets et monnaies en circulation) يوم 2018/12/6 مستوى 12275 مليون دينار (كان في مستوى 11750 مليون دينار في ديسمبر 2017 و 5790 مليون دينار في شهر ديسمبر 2010) وهو مستوى لم يشهد تراجعا كبيرا خلال الأشهر السابقة، وبلغ أقصاه خلال شهر أوت 2018،
  - إرتفاع مستوى مؤشر الأسعار عند الإستهلاك من 6.9 بالمائة خلال شهر جانفي 2018 إلى مستوى 7.4 بالمائة خلال شهر نوفمبر 2018، رغم إستقراره في هذا المستوى منذ شهرين، وبلوغه مستوى 7.8 بالمائة خلال شهر جوان 2018.
- في المقابل شهد قائم القروض الموجهة للأسر التونسية تراجعا هاما خلال التسعة اشهر الأولى من سنة 2018.

### تطور قائم القروض الموجهة للأسر وتوزيعه:

سجل قائم القروض الموجهة من طرف القطاع البنكي للأسر التونسية زيادة بـ120 بالمائة بين ديسمبر 2010 و سبتمبر 2018، حيث بلغ قائم القروض المسلمة من طرف البنوك التونسية للأسر إلى حدود شهر جوان 2018، ما قدره 23.5 مليار دينار حسب آخر الأرقام الصادرة عن البنك المركزي التونسي (نشرية الإحصائيات المالية - أكتوبر 2018). تتوزع هذه القروض المسلمة من طرف البنوك كما يلي:

- 10.8 مليار دينار لشراء مسكن،

- 9.2 مليار دينار لتحسين مسكن،

- 3.1 مليار دينار كقروض إستهلاكية،

- 309 مليون دينار لشراء سيارة،

- 3.5 مليون دينار قروض جامعية،

وشهد قائم القروض زيادة بـ861 مليون دينار منذ شهر جانفي 2018 ما يمثل نسبة نمو بـ3.7 بالمائة (نمو بـ8.1 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 حيث بلغت الزيادة في قائم القروض 1672 مليون دينار خلال 9 أشهر)، ويعود ذلك أساسا لما قام به البنك المركزي التونسي من ترفيع في نسبة سعر الفائدة المديرية في مناسبتين (مارس 2018 و جوان 2018). وإجمالا شهدت قائم القروض المسندة للأسر خلال التسعة اشهر الأولى من سنة 2018 تراجعا بـ48.5 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، تم تسجيل تراجع في قائم القروض الموجهة لشراء سيارة بنسبة 4 بالمائة، مقابل زيادة في القروض الإستهلاكية قصيرة المدى بـ 6.9 بالمائة، و زيادة بـ 4.6 بالمائة في القروض الموجهة لشراء مسكن، و زيادة بـ 2 بالمائة في القروض الموجهة لتحسين مسكن، رغم أن هذا النوع الأخير من القروض، وعبر الممارسة يتم تحويل وجهته، حيث يُوجّه للإستهلاك الأسري العادي نظرا لسهولة الحصول عليه (فاتورة تقديرية للأشغال) وطولة فترة سداده (من القروض متوسطة المدى).

تجدر الإشارة إلى أن قائم القروض الموجهة من طرف البنوك للأفراد شهد زيادة بـ 1983 مليون دينار خلال كامل سنة 2017، و بـ 1895 مليون دينار خلال سنة 2016، و 1089 مليون دينار خلال سنة 2015، أي أن هناك نموا مطردا لقائم القروض من سنة لأخرى، ويبدو أن هذا النسق بدأ يشهد تراجعا خلال سنة 2018.

وباعتبار المدة التي يتم فيها سداد القروض المسلمة من طرف البنوك، فإن 82 بالمائة منها قروض متوسطة وطويلة المدى، مما يعني بقاء الأسر لمدة طويلة في وضعية تسديد دين، مما يؤثر مباشرة على قدرتها الشرائية، وعلى تطوير مستوى العيش.

وباعتماد الأرقام الصادرة عن البنك المركزي التونسي، فقد شهد قائم القروض الغير مستخلصة أو هي في حالة نزاع زيادة بـ 15.9 بالمائة خلال الفترة 2016-2017، ومر هذا القائم من 793 مليون دينار إلى 919 مليون دينار سنة 2017، أي بزيادة بـ 126 مليون دينار، وهو ما يعكس صعوبة لدى فئة من حرقاء البنوك على الوفاء بتعهداتهم المالية رغم الشروط التي تضعها البنوك لضمان خلاص القروض (توطين الأجر، تقديم ضمانات عينية، رهون، ضرورة أن يكون طالب القرض مرسما بالعمل....).

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
919	793	675	586	485	423	قائم القروض صعبة الإستخلاص أو هي في حالة نزاع م.د
4.07	3.8	3.6	3.3	2.9	2.8	نسبة القروض صعبة الإستخلاص أو هي في حالة نزاع من قائم القروض الإجمالي (%)

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي (2012-2017)

ومن خلال هذا الجدول يتبين وأن قائم هذه القروض شهد زيادة بـ 117 بالمائة خلال الـ 6 سنوات الأخيرة. ولعل إصدار البنك المركزي التونسي لمنشوره 06-2018 بتاريخ 05 جوان 2018 يتنزل في إطار الحد من القروض الإستهلاكية الموجهة للأسر إلى جانب ضرورة تطبيق معايير صارمة وجديدة في ما يتعلق بمؤشر الخلاص (ratio de solvabilité) والذي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار سعر الصرف وسعر الفائدة بالسوق المالية.

كما أن قراءة الأرقام تؤكد تنامي حجم هذه القروض غير المستخلصة أو في حالة نزاع من قائم القروض الإجمالي، حيث مرت من 2.8 بالمائة سنة 2012 إلى حدود 4.07 بالمائة سنة 2017. وللمقارنة فإن هذه النسبة مثلت 7.3 بالمائة في المغرب خلال سنة 2017 (تقرير البنك المركزي المغربي حول الاستقرار المالي 2017).

وبمزيد تحليلنا للمعطيات المتوفرة، فإن قائم هذه الديون مثل 11.6 بالمائة من إجمالي القروض الغير مستخلصة أو في حالة نزاع المقدمة من طرف القطاع البنكي للمؤسسات والمهنيين خلال سنة 2017، مقابل 10.3 بالمائة سنة 2016 و 9.1 بالمائة سنة 2015. ويعكس ذلك تحكما نسبيا في سداد القروض في مستوى المؤسسات الخاصة من طرف البنوك، مقابل نمو متواصل لمشاكل الخلاص في مستوى الأسر.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نسبة الفائدة على قروض السكن خلال سنة 2017 بلغ 8.20 بالمائة، ونسبة الفائدة على السحب على الحساب (الروج) بلغت 8.79 بالمائة، والقروض الإستهلاكية بنسبة فائدة ب 9.07 بالمائة.

وبتحليلنا لمختلف هذه الأرقام فإننا نلاحظ زيادة هامة في قائم القروض ونسبة الإقتراض للأسر التونسية، مدفوعة بعدة عوامل لعل أهمها:

- تراجع القدرة الشرائية في علاقة بتراجع المداخيل مقابل الزيادة المسجلة في نسبة التضخم،
- مؤشرات على الطابع الإستهلاكي للمجتمع التونسي والتغيرات المسجلة على الأنماط الإستهلاكية،
- بروز مؤشرات الإستهلاك الإستهباقي (Consumption par anticipation) أي أن المستهلكين يقترضون لقضاء بعض الشؤون (بناء مسكن، شراء مسكن، شراء سيارة) مستبقين ارتفاع الأسعار (بما أن نسبة الفائدة المديرية تبقى دائما أقل من التضخم).
- مساهمة تعصير القطاع التجاري من انتشار للمساحات التجارية الكبرى والمستغلين تحت التسمية الأصلية (franchise) وتطور الإستثمارات الإستهبارية، في الرفع من مستويات الإنفاق (20 بالمائة حسب دراسة للمعهد الوطني للإستهلاك حول "تأثير تعصير القطاع التجاري على الإستهلاك والإنفاق في تونس - سبتمبر 2011)، رغم أهميتها في تحسين العرض للمستهلكين.

- بروز بعض الممارسات من طرف البنوك في مجال إسناد القروض الإستهلاكية من ذلك "عملية شراء القروض" أو تجديد الإقتراض (revolving)،
- تسهيلات في الحصول على القروض الإستهلاكية من طرف البنوك والتي من شأنها أن تُشجع فئة من المواطنين ذات قوة الخلاص الضعيفة على اللجوء للإقتراض.

## خصائص المقترضين:

- في قراءة للأرقام، وانطلاقاً من متابعة الشأن الإستهلاكي، فإننا نجد 3 أنواع من المقترضين:
- أصحاب القروض العقارية فقط، وهي شريحة تعتمد على القرض البنكي لشراء مسكن جديد أو تحسين مسكن، وهم من المستهلكين الذين لهم مداخيل محترمة تمكنهم من سداد قرض لمدة طويلة، مع التعويل على زيادة الدخل خلال تلك الفترة مما يمكنهم من تحسين ظروف عيشهم.
  - أصحاب القروض متعددة الأنواع، وهي الأسر التي إلى جانب القرض العقاري فإنها تلجأ إلى أنواع أخرى من القروض سواء لشراء سيارة أو قروض إستهلاكية قصيرة المدى أو سحب على الحساب، وهذا النوع من الأسر يواجه عديد الصعوبات المالية خاصة في ما يتعلق بأهمية التسديد الشهري لأقساط القروض.
  - أصحاب القروض القصيرة أو المعتمدون على السحب على الحساب فقط: وهم سواء أسر مترفة نوعاً ما، ولا تحتاج إلا بصفة عرضية لقروض قصيرة المدى لقضاء بعض الحاجيات المستعجلة والغير متوقعة، أو أسر ذات دخل ضعيف، لا يتوفر لها الدخل المناسب للإقتراض متوسط أو طويل المدى، وبالتالي فهم يلجؤون بصفة مستمرة إلى القروض قصيرة المدى أو السحب على الحساب.
- وفي انتظار إنجاز دراسة ميدانية للتدائين الأسري في تونس من طرف المعهد الوطني للإستهلاك (ستنطلق أواخر سنة 2018)، فإن النظريات الإقتصادية تؤكد أن الأسر ذات الدخل المرتفع هي الأكثر إستعمالاً لآلية التدائين نظراً لقدرتها على الخلاص، فكلما ارتفع الدخل ارتفع التدائين.
- من جهة أخرى فإن نسبة التدائين تتراجع كلما تقدمنا في السن، حيث نجد نسبة كبيرة من الشباب فوق 35 سنة في وضعية تداين نظراً لدخولهم في مشروع تكوين الأسرة بما يتطلبه من زواج ومصاريف الأولاد والتفكير في سن متقدمة في شراء مسكن.

## القروض البنكية وتمويل الإستهلاك:

حسب الأرقام المتوفرة فإن نمو الإستهلاك الخاص في تونس كان خلال السنوات الأخيرة متقاربا مع مستويات نمو القروض الموجهة للأسر التونسية، مما يؤكد أن تمويل الزيادة في الإستهلاك في السنوات الأخيرة كان يمر عبر القطاع البنكي أساسا، إلى جانب الزيادات المسجلة في الأجور. كما أن إرتفاع الإستهلاك من حيث القيمة، يُمكن أن يكون نتيجة لمستوى التضخم الهام الذي بلغه الاقتصاد التونسي خاصة خلال سنوات 2016 و 2017.

نسبة نمو الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية (%)	نسبة نمو قوائم القروض الموجهة للأسر التونسية (%)	
8.5	7.8	2014-2013
9.1	5.7	2015-2014
6.7	10.4	2016-2015
7.6	9.9	2017-2016

المصدر: حسابات خاصة بالمعهد إعتمادا على معطيات رسمية.

ويتأكد نمو الإستهلاك في تونس خلال السنوات الأخيرة من خلال الأرقام المتعلقة بـ"معدل الهامش الموجه للإستهلاك *propension moyenne à consommer* ، أي الجزء من الدخل الإجمالي المتاح والذي يتم توجيهه للإستهلاك مباشرة، حيث مرت هذه النسبة من 90 بالمائة سنة 2014 إلى مستوى 94 بالمائة سنة 2017 (86 بالمائة بالمغرب سنة 2015- مقال *La vie Eco* بتاريخ 09 جانفي 2017). وبصورة أوضح، فإن كل "دينار من الدخل المتاح للأسر يتم إستهلاك 940 مليم منه".

وحسب دراسة أنجزها المعهد الوطني للإستهلاك حول "تطور الأنماط الإستهلاكية" فإن 36.1 بالمائة من الأسر التونسية لها على الأقل أحد الأفراد في وضعية تسديد قرض، منهم 10.3 بالمائة لهم على الأقل فردان هم في حالة تسديد قرض، كما أن 19.6 بالمائة يلجؤون بصفة مستمرة للقروض لقضاء حاجياتهم وخلص مقتنياتهم.

حسب آخر البحوث المنجزة من طرف المعهد الوطني للإستهلاك (أكتوبر 2017) والتي شملت عينة تمثيلية من المستهلكين (+2000) من شريحي الشباب (18-35) والكبار (+50 سنة)، فإن نسب الأفراد الذين هم في حالة تسديد قرض أو دين كما يلي:



- 28.4 بالمائة من العينة 18-35 سنة هم في حالة تسديد دين أو قرض،
- 35 بالمائة من الذين سئم أكثر من 50 سنة هم في حالة تسديد دين أو قرض.

### قائم القروض والنتائج الداخلي الخام بالأسعار الجارية:

مثل قائم القروض 23.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال سنة 2017 مقابل 22.8 بالمائة سنة 2016 و 21.9 بالمائة سنة 2015، و 21.7 بالمائة سنة 2014، أي أن قائم القروض ينمو بنسبة أهم من نمو الناتج الداخلي الخام وخلق الثروة في تونس. وتجدر الإشارة إلى هذه النسبة تبلغ 30 بالمائة في المغرب (تقرير البنك المركزي المغربي حول الإستقرار المالي - 2017)، و 57.4 بالمائة في اليابان، و 58.4 بالمائة في فرنسا، و 60.5 بالمائة بإسبانيا و 103.3 بالمائة بالولايات المتحدة الأمريكية.

### نسبة التداين الأسري: (قائم القروض مقارنة بالدخل الإجمالي المتاح الخام للأسر):

سجل قائم القروض الموجهة من القطاع البنكي للأسر التونسية خلال السنوات الأخيرة تطورا مستمرا في نسبته من الدخل الإجمالي المتاح الخام للأسر، أو ما يسمى إقتصاديا بمستوى التداين الأسري (taux d'endettement des ménages)، وهو ما يعكس أن حجم القروض أصبح يأخذ حيزا أهم خلال السنوات الأخيرة في الدخل الموجه للإستهلاك على حساب مصادر أخرى للدخل كالأجور والمداويل الاجتماعية ومداويل الأملاك للأسر.

مثل قائم القروض الموجهة للأسر خلال سنة 2017 نسبة 31 بالمائة من الدخل الإجمالي المتاح الخام للأسر (RDB) مسجلا زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2016 حيث مثل 30.4 بالمائة، وكان سنة 2015 يمثل نسبة 29.2 بالمائة وسنة 2014، نسبة 29.1 بالمائة. ولا تعتبر هذه النسبة من التداين الأسري هامة إذا ما قارناها بنسبة التداين في عديد الدول الأخرى، حيث بلغت في فرنسا خلال شهر مارس 2018 مستوى 93.2 بالمائة وفي أمريكا 132.1 بالمائة، وفي إسبانيا 98.9 بالمائة وفي إيطاليا 60.8 بالمائة (تقرير البنك المركزي الفرنسي بتاريخ 21 أوت 2018 – – taux d'endettement des agents non-financiers (comparaisons internationales).

وبالإعتماد على النسبة المسجلة في تونس ومقارنتها بالدول الأخرى، فإن هذه النسبة لا تعتبر مرتفعة، ولكن تواصل نموها بنفس النسق من شأنه ان يخلق ضغطا متزايدا على السيولة النقدية لدى البنوك، وهو ما يسجله الوضع المالي الحالي.

### نسبة القروض من حجم الإستهلاك الخاص:

مثل قائم القروض لفائدة الأسر نسبة هامة من الإستهلاك الخاص للأسر، وشهد خلال السنوات الأخيرة إستقرارا في حدود الـ30 بالمائة، وتراوح بين 31.9 بالمائة سنة 2013 و 32.4 بالمائة سنة 2017.

نسبة قائم القروض من الإستهلاك الخاص (%)	
32.4	2017
31.7	2016
30.7	2015
31.7	2014
31.9	2013

### حجم قائم القروض الموجهة للأسر في قائم القروض الموجهة من القطاع البنكي للإقتصاد الوطني:

شهد حجم القروض الموجهة للأسر من طرف القطاع البنكي تراجعا في مستوى حجمها في قائم القروض المسلمة من القطاع البنكي للإقتصاد الوطني، حيث مثل 27.5 بالمائة من إجمالي القروض المسلمة للإقتصاد الوطني ككل خلال سنة 2017، مسجلا تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ نسبة 28.2 بالمائة خلال سنة 2016 و 29.5 بالمائة خلال سنة 2015، و 29.6 بالمائة خلال سنة 2014.

ويمكن أن يعود ذلك إلى زيادة تداين عديد المؤسسات العمومية والخاصة إلى جانب مساهمة البنوك في اقتناء رقاغ الخزينة للدولة، مما رفع في حجم التمويل الموجه للمتدخلين الاقتصاديين الآخرين، دون إعتبار الأسر.

## ملاحظات:

تؤكد قراءتنا لمختلف هذه الأرقام على ضرورة متابعة القروض الموجهة للأسر التونسية نظرا لتأثيراتها الاقتصادية في علاقة سلامة النظام المالي إلى جانب ما تطرح من ضغوطات على السيولة النقدية و طلبات إعادة التمويل والتي بلغت مستويات هامة خلال السنوات الأخيرة . كما أن هذه المتابعة ستمكن من تحديد مدى نجاعة الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي للحد من القروض الإستهلاكية وبالتالي محاربة الضغوطات التضخمية التي تشهدها البلاد.

من جهة أخرى، فإن الأرقام المسجلة حول قائم القروض المسلمة من طرف القطاع البنكي للأسر، لا تعكس الوضعية الحقيقية للتدائين الأسري في تونس، باعتبار وجود عديد المصادر الأخرى للتدائين والتي لا يتم إحتسابها، كالشراء بالتقسيط أو القروض من الصناديق الاجتماعية والصناديق الاجتماعية للمؤسسات والوداديات، والسحب على الحساب، والشراء مع تأجيل الدفع من المحلات (عطرية، صيدلية، بيع ملابس،...).

من الجهة المقابلة، ألا يعتبر الترفيع في كلفة الإقتراض تشديدا على الأسر التونسية من أجل تحسين ظروف عيشهم أو الإستجابة لبعض النفقات الملحة والعاجلة، خاصة في ظل إستقرار مستويات الأجور وتزايد مستويات التضخم وبالتالي تراجع القدرة الشرائية؟

ألا يحق لنا أن نتساءل عن تأثير التضيق على القروض الإستهلاكية على النمو الاقتصادي، خاصة وأن مساهمة الإستهلاك في النمو بلغت خلال السنوات الأخيرة مستوى 76 بالمائة، أي انه كان المحرك الأساسي للنمو؟ ولعل بوادر هذه الأزمة بدأت تظهر في مستوى القطاع العقاري، حيث أكدت الغرفة المهنية للباعثين العقاريين أن هناك حوالي 70 ألف شقة شاغرة إلى حد الآن وأن ديون القطاع للبنوك بلغت 5200 مليون دينار خاصة في ظل زيادة سنوية لكلفة العقارات ب20 بالمائة سنويا.

ألا يمكن أن يؤدي هذا التضيق والترفيع في كلفة الإقتراض بالنسبة للأسر التونسية

إلى بروز مسالك موازية للإقتراض كالقروض الربوية أو الشراء بالتقسيط بكلفة مرتفعة؟

ألا يمكن تفسير تراجع حجم الإقراض للأسر التونسية خلال سنة 2018، بعدم قدرة المداخيل الحالية لها على الحصول على قروض أو ضعف قدرتها على التسديد، مقابل ارتفاع الحاجيات اليومية والعاجلة؟

إن مساهمة الإستهلاك في النمو الاقتصادي في تونس على أهميتها، تبقى ضعيفة خاصة في ظل قطاع موازي هام، وبالتالي فإن نسبة من القروض الإستهلاكية المسلمة من البنوك لا تؤدي واجبها التنموي ولا ترجع إلى الحركة الاقتصادية وبالتالي إلى القطاع البنكي.

وإن هذه الإستهنتاجات يمكن أن تطرح تساؤلات حول نجاعة معالجة ارتفاع قائم القروض الإستهلاكية عبر الترفيع في نسبة الفائدة للحد منها، والتأكيد على أن المعالجة يجب أن تنطلق من خلال إقرار سياسات لاحتواء التجارة الموازية والتهريب، مزيد التحكم في الواردات، والتشجيع على إستهلاك المنتج الوطني.